

## واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

### *The reality of Financial Technology in Arabic countries and its importance in promoting Financial inclusion in SMEs*

ذهبية لطرش<sup>1</sup>، سمية حراق<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة سطيف (الجزائر)

<sup>2</sup> جامعة سطيف (الجزائر)

تاريخ النشر: 2020/06/08

تاريخ القبول: 2020/05/25

تاريخ الاستلام: 2020/05/14

#### ملخص:

يهدف البحث الى تبيان واقع التكنولوجيا المالية التي عرفت استثماراتها نموا سريعا في السنوات الأخيرة تماشيا مع مستجدات الثورة الصناعية الرابعة والدكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي، وقدرتها على إحداث ثورة في مجال الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي في الدول العربية لاسيما بالنسبة للم ص و م. وخلصت الدراسة إلى انه بالرغم من تطور حجم الاستثمار في التكنولوجيات المالية في الدول العربية إلا أن دورها يظل في اغلب هذه الدول محدودا وضعيفا في تقليص فجوة الشمول المالي للم ص و م. ويرجع ذلك إلى تراكم عدة معوقات ترتبط بغياب القوانين والتعليمات المرتبطة بتراخيص الإنشاء وضعف رأس المال المخاطر ونقص الثقافة المالية الرقمية و عدم ملاءمة بيئة الأعمال لانطلاق هذه الشركات.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا مالية، شمول مالي، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، رأس مال مخاطر، ثقافة مالية رقمية.

تصنيف JEL : O14, P43, C59

#### Abstract:

*The research aims to show the reality of financial technology and its ability to promote financial services and enhance financial inclusion in Arab countries, especially for small and medium enterprises. The study concluded that its role in most of these countries remains limited and weak in reducing the financial inclusion gap for SMEs. This is due to the accumulation of several obstacles related to the absence of laws and instructions related to construction licenses, weak risk capital, lack of digital financial culture, and inadequate business environment for the launch of these companies.*

**Keywords:** Financial Technology; Financial Inclusion; SMEs; Venture Capital; Digital financial culture.

**Jel Classification Codes:** O14, P43, C59

## 1. مقدمة

تعد التكنولوجيا المالية شكلا من أشكال الابتكار المالي التي أحدثت في السنوات الأخيرة نقلة نوعية في مجال تقديم الخدمات المالية، وساهمت في إعادة تشكيل مشهدها وأصبحت منافسا قويا لمؤسسات الوساطة المالية التقليدية، وذلك بتوفيرها لحزمة من الخدمات المتسمة بكفاءة وسرعة التقديم وانخفاض التكلفة ودورها الكبير في تعزيز الاشتغال المالي وإمكانية إيصال الخدمات المالية في مجال المدفوعات والإقراض والتأمين والادخار والاستثمار إلى شريحة واسعة من الأفراد والمؤسسات المستبعدين ماليا. وفي خضم هذه التطورات يشهد قطاع التكنولوجيا المالية في الدول العربية تطورا مستمرا، من حيث الحجم وعدد الصفقات وتسعى معظم هذه الدول إلى تحسين بيئة الأعمال لتسهيل إنشاء شركات التكنولوجيا المالية، في إطار مساعيها إلى تنويع مصادر تمويل اقتصاداتها وزيادة الشمول المالي للعديد من القطاعات والمؤسسات غير المشمولة ماليا لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من الاقصاء المالي وتراكم الكثير من العراقيل والصعوبات التي تحد من فرص نفاذها ووصولها الى مختلف مصادر التمويل. وذلك إدراكا منها بأهمية هذه المؤسسات في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي وتوفير مناصب الشغل.

مما سبق تبنق إشكالية هذا البحث:

ما هو واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وما أهميتها في تعزيز الشمول المالي في الم ص و م ؟

### فرضيات البحث:

للإجابة على إشكالية البحث يمكن صياغة الفرضيات التالية:

-أحدثت التكنولوجيا المالية التي تعد من احداث الابتكارات المالية ثورة في مجال التمويل على المستوى العالمي؛

-تعاني الم ص و م في الدول العربية من ارتفاع فجوة الشمول المالي؛

-تساهم شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية في سد فجوة الشمول المالي.

### أهمية البحث وأهدافه:

يكتسي البحث أهمية كبيرة ترتبط بنمو استثمارات التكنولوجيا المالية في الدول العربية في السنوات الاخيرة، وأهميتها في توفير التمويل الملائم للمؤسسات الص و م التي اضحى يعول عليها في احداث التنويع الافقي والعمودي في الاقتصاديات العربية، غيرانها تجد صعوبات وعراقيل كبيرة تحد من قدرتها على الوصول الى صيغ التمويل المتاحة عن طريق البنوك او الاسواق المالية. ولذلك يهدف البحث الى ابراز الدور المحوري لشركات التكنولوجيا المالية في توفير التمويل والكثير من الخدمات المالية التي تفضي الى تحسين دور هذه المؤسسات في دعم جهود وسياسات التنويع الاقتصادي.

### منهج البحث:

تماشيا مع طبيعة البحث وأهدافه تم الاعتماد على المنهج الوصفي للإحاطة بالجوانب المتعلقة بالتكنولوجيا المالية والشمول المالي ، في حين وظف المنهج التحليلي في تحليل واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية ومؤشرات الشمول المالي في الم ص و م.

## 2. واقع التكنولوجيا المالية على المستوى العالمي

### 1.2 مفهوم التكنولوجيا المالية Financial Technology

#### 1.1.2 تعريف التكنولوجيا المالية

تعرف التكنولوجيا المالية FinTech على أنها تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية. بحيث تتميز هذه التكنولوجيا بأنها أسرع وأرخص وأسهل ويمكن لعدد أكبر من الأفراد الوصول إليها، وفي معظم الحالات يتم تطوير هذه الخدمات والمنتجات بواسطة شركات ناشئة (ومضة ، 2016 ، صفحة 7). ويعتبرها مجلس الاستقرار المالي العالمي بأنها: 'ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة، لها أثر مادي وملحوس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم الخدمات المالية<sup>1</sup>. كما يشير مصطلح التكنولوجيا المالية إلى توفير حلول جديدة في مجال التمويل من قبل شركات تكنولوجيا المعلومات بحيث يتم إنشاء نماذج أعمال جديدة واحدة تلو الأخرى، لا سيما في مجال خدمات BtoC باستخدام الإنترنت. والفرق الرئيسي بين هذه الشركات الجديدة وشركات التمويل التقليدية هو تفكيرها فيما يتعلق باستثمار تكنولوجيا المعلومات<sup>2</sup>.

مما سبق يمكن القول " بان التكنولوجيا المالية هي عبارة الشركات التي تستخدم التكنولوجيا لجعل النظم المالية أكثر ملائمة وتطورا وتقديم خدمات مالية أكثر كفاءة وفعالية، وهي لا تقتصر على قطاعات محددة مثل التمويل أو نماذج الأعمال، ولكنها تغطي كل نطاق الخدمات والمنتجات التي توفرها عادة صناعة الخدمات المالية.

#### 2.1.2 قطاعات التكنولوجيا المالية: تشمل التكنولوجيا المالية عدة قطاعات فرعية تتمثل اهمها في:

- عمليات الدفع والتحويلات: تحل محل أنظمة الدفع التقليدية أو تحويل الأموال؛

- الإقراض: ربط الممولين بالعملاء الذين يحتاجون للتمويل (منصات الإقراض المباشر والتمويل الجماعي)

- التمويل الشخصي/المؤسسي: يجمع بين الخدمتين السابقتين من خلال توفير الخدمات المصرفية على المنصات الرقمية.

- الخدمات المصرفية للمستثمرين/أسواق رأس المال: خدمات تقوم بتزويدها عادة البنوك الاستثمارية؛

- تكنولوجيا التأمين: تقدم منتجات التأمين للعملاء أو حلولاً أكثر كفاءة لتقييم المخاطر في الوقت المناسب لشركات التأمين.

- إدارة الثروات: تقدم حلولاً لإدارة الثروات لعملائها بدعم من التعلم الآلي.

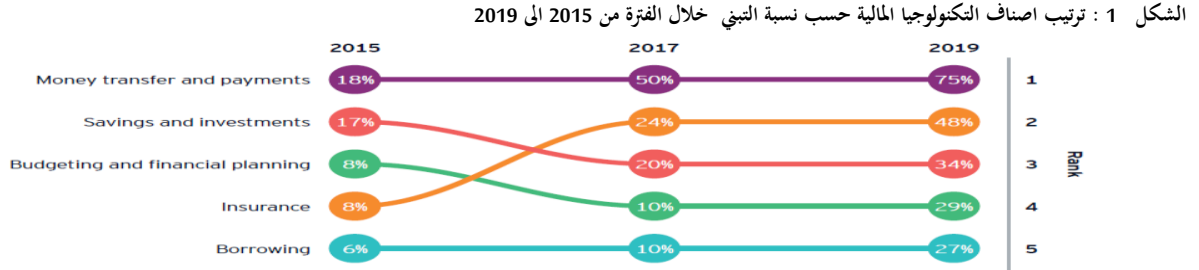
- تكنولوجيا مراقبة اللوائح التنظيمية: تساعد الشركات على الامتثال للأنظمة<sup>3</sup>.

- سلسلة الكتل block Chain: وهي بمثابة دفتر رقمي لا مركزي، يتم فيه تسجيل المعاملات التي تتم في العملات الرقمية المشفرة، وتعد تقنية تخزين لا مركزية جديدة لتشفير أنظمة المعاملات الرقمية ، حيث تشمل هذه القائمة على جميع المعاملات التي تضاف إليها بشكل مستمر عناصر جديدة<sup>4</sup> ، ويتوقع ان تصل قيمة المعاملات في اطارها الى 9 تريليون دولار في سنة 2028 .

وقد زاد الوعي في السنوات الاخيرة بأهمية التكنولوجيا المالية، إذ ان 94% من المستهلكين يعرفون على الاقل تكنولوجيا مالية واحد لتحويل الاموال و 75% منهم كان لهم استخدام سابق لخدمات التكنولوجيا المالية لغرض التحويل أوالسداد، وان 50% منهم استخدموا تكنولوجيا التأمين<sup>5</sup>، حيث قدر المتوسط العالمي لتبني خدمات التكنولوجيا المالية 64%. وتحتل عمليات تحويل الاموال والمدفوعات المرتبة الاولى من بين قطاعات التكنولوجيا المالية، إذ ارتفع عدد المستهلكين الذين يستخدمون على الاقل خدمة من هذا النوع من 18% سنة 2015 الى 50% سنة 2017 والى 75% سنة 2019 ، وفي الصين ترتفع نسبة التبني الى 95% وتعد تقنية الدفع الند للند P2P الاكثر انتشارا وتقترب نسبة التبني في روسيا وجنوب افريقيا من 82%. كما عرفت تكنولوجيا التأمين انتشارا واسعا حيث ارتفع عدد المستخدمين من 8% سنة 2015 الى 24% سنة 2017 وفاق 48% في سنة 2019 وبذلك احتل المرتبة الثانية، وجاء قطاع الادخار والاستثمار في

## واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في الم ص و م

المرتبة الثالثة بنسبة تبني قاربت 34% تلاه قطاع التمويل والتخطيط المالي في المرتبة الرابعة ثم قطاع الاقراض في المرتبة الخامسة بنسبة تبني قاربت 27% من اجمالي المستخدمين . كما يبرزه الشكل الموالي:



Source : Global Fintech Adoption INDEX, 2019, p. 10

ومر تقديم خدمات التكنولوجيا المالية بمرحلتين اساسيتين، ركزت الموجة الأولى منها على المدفوعات وحلول الاقراض، واعتمدت منصات التمويل الجماعي ، وشبكات الاقراض المباشر p2p وحلول الدفع مثل "باي بال " على التوجهات الكبرى للاقتصاد الناشئ، الاقتصاد التشاركي ومنصات التواصل الاجتماعي والتجارة الالكترونية. واقتصر الانتشار الجغرافي لمثل هذه الخدمات على الوم ا والدول الاوروبية والصين. في حين ارتبطت الموجة الثانية بتقديم خدمات تتجه نحو التحويل المالي الدولي، وادارة الثروات والتأمين، وبداية استخدام البلوك تشين او سلسلة الكتل في التعاملات الرقمية. وتتسم هذه الخدمات بالتوسع البطيء وارتفاع حصتها في الصفقات على مستوى الاسواق المتقدمة<sup>6</sup>. وجاء هذا التطور نتيجة تظافر عوامل عدة دفعت الى الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية أبرزها التحولات الحاصلة في أعقاب الأزمة المالية لسنة 2008 التي اجبرت الكثير من المصرفيين والتجار على مغادرة المراكز المالية تجنبا للمخاطر واللوائح والالتزامات الصارمة المرتبطة بمعايير لجنة بازل 3 وتوجيه الادوات المالية في الاسواق واللائحة العامة لحماية البيانات والاتجاه الى المغامرة في مجال الاعمال والاستثمار في راس المال المخاطر بهدف اعادة النظر في نموذج التمويل من خلال الابتكار المالي<sup>7</sup>. اضافة الى التطورات المسجلة في مجال البيانات الضخمة وتقنية البلوك تشين والتشفير، وانتشار الهواتف المحمولة الذكية واستخدام الإنترنت، والتغيرات في متطلبات وأولويات المستهلك نحو السرعة وسهولة الاستخدام وانخفاض التكاليف، فضلاً عن تعقيد المتطلبات التنظيمية والرقابية لعمل البنوك، مثل قوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومتطلبات اعرف عميلك<sup>8</sup>.

وقد اضحت شركات التكنولوجيا المالية منافسا قويا للبنوك والمؤسسات المالية الكبرى، ودخلت للاستثمار في القطاع المالي بقوة، واصبح للكثير منها منصات دفع وتحويل خاصة بها، ومثال ذلك شركة نملة المالية Ant Financial التي تحتل المرتبة العاشرة عالميا منافسة بذلك اكبر البنوك واعرقها. حيث تقدر قيمتها السوقية ب 150 مليار دولار وهي اكبر من قيمة بنك Royal Bank of Canada و PNB Paribas التي تقدر قيمتهم السوقية ب 114 و 90 مليار دولار<sup>9</sup>.

### 2.2 . تطور استثمارات التكنولوجيا المالية وتوزيعها الجغرافي على المستوى العالمي

1.2.2. طور استثمارات التكنولوجيا المالية: بالرغم من التبيني المتأخر للابتكار المالي بشكل عام عالميا مقارنة بمجالات أخرى كالاتصالات ومجال الإعلام والتجارة، إلا أنه بدأ في الآونة الأخيرة يفرض نفسه أكثر من خلال حجم الاستثمارات والصفقات الضخمة التي تقوم بها الشركات الناشئة الداعمة لهذا المجال عالميا. والتي نمت من 928 مليون دولار سنة 2008 الى 1.8 مليار دولار سنة 2010 و 3.2 مليار دولار سنة 2012 ثم ارتفعت الى 12.7 مليار دولار سنة 2014 وتجاوزت 67.10 مليار دولار سنة 2015 ثم تراجعت الى 50.8 مليار دولار سنة 2017، وبلغ حجمها حوالي 112 مليار دولار في عام 2018 ، بنسبة ارتفاع وصلت إلى 120 % مقارنة بعام 2017 . وفاق

عدد شركات التكنولوجيا المالية 12 الف شركة، ويرجع ذلك إلى صفقات الدمج والاستحواذ وشراء الحصص الضخمة التي قدرت ب 2196 صفقة على الرغم من الانخفاض الكبير في حجمها في النصف الثاني من عام 2018 مقارنة ب 2.165 صفقة في عام 2017. إضافة إلى التنوع الجغرافي لرؤوس الأموال المخاطرة الممولة لاستثمارات التكنولوجيا المالية التي ساهمت بتعزيز حجم الصفقات، إذ عرفت مراكز التكنولوجيا المالية الضخمة كثافة استثمارية أعلى في إطار الصفقات الكبيرة<sup>10</sup>. وهو ما يعكس نمو نسبة النضوج في قطاع التكنولوجيا المالية على الصعيد العالمي. ويتوقع ان تستمر استثمارات التكنولوجيا المالية في الارتفاع في السنوات القادمة، وان تفوق 204.3 مليار دولار في سنة 2023 و 221.64 مليار دولار في سنة 2024<sup>11</sup> وذلك على الرغم من تزايد حالة عدم اليقين الجيوسياسية والمخاوف التجارية، والتي قد تؤثر سلبا على الاستثمار في التكنولوجيا المالية، إلا أن التنوع الكبير في مراكز التكنولوجيا المالية إضافة إلى القطاعات الفرعية المتزايدة النمو مثل التكنولوجيا التنظيمية والتكنولوجيا التأمينية، ستساهم في مواصلة النمو ومن المتوقع أن يستمر الذكاء الاصطناعي والأتمتة بتشكيل مجالات جاذبة للمستثمرين على المستوى التكنولوجي<sup>12</sup>.

## 2.2.2. التوزيع الجغرافي لاستثمارات التكنولوجيا المالية

اعتبرت امريكا الشمالية هي الرائدة في مجال الاستثمار في التكنولوجيا المالية وامتلاك محافظ الاموال الافتراضية بنسبة 64.3% من اجمالي حصة الاستثمارات خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2010-2014، تليها اوروبا بنسبة 19.7% ثم اسيا بنسبة 13.3%، في حين تعد حصة افريقيا ودول الشرق الاوسط جد ضعيفة لا تتعد 0.7% و 1.8% على التوالي<sup>13</sup>. الا انه وفي سنة 2015 برزت وبشكل جلي استثمارات التكنولوجيا المالية في دول اسيا والمحيط الهادي وتزايد نموها بسرعة في سنة 2016، ليشهد في سنة 2017 تراجعاً في هذه الاستثمارات في دول اسيا والمحيط الهادئ وارتفاع حجمها بشكل غير مسبوق في اوروبا. و تتباين معدلات نمو اعتماد الدول على التكنولوجيا المالية في 20 سوق دولي. حيث تعد الصين أكثر دول العالم اعتماداً على التكنولوجيا المالية بمعدل بلغ 87% من مستهلكي الخدمات المالية لسنة 2017 تليها الهند 87% ثم روسيا وجنوب افريقيا 82%<sup>14</sup>. وتمثل الاسواق الرئيسية للتكنولوجيا المالية التي تضم كل من الوم ا والصين وبريطانيا 39% من الصفقات وتعد اليوم اكبر سوق للصفقات التي بلغ مجموع استثماراتها 659 صفقة بقيمة 11.89 مليار دولار<sup>15</sup>. الا ان السوق عرف ظهور مساهمين من الدول الاوروبية ودول الشرق الاوسط وهذا ما يؤكد تبلور فكرة تبني التكنولوجيا المالية في عديد دول العالم كأساس لانطلاقة جديدة في عالم المعاملات المالية والمصرفية. وتشهد الدول الاسيوية و المحيط الهادئ اسرع معدلات نمو في سوق التكنولوجيا المالية، بمعدل قدر ب 16.37% و يرتبط ذلك بتزايد استخدام الحلول الرقمية من طرف السكان الاسيويين في معاملاتهم المالية اليومية وادارة مدخراتهم بسهولة<sup>16</sup>.

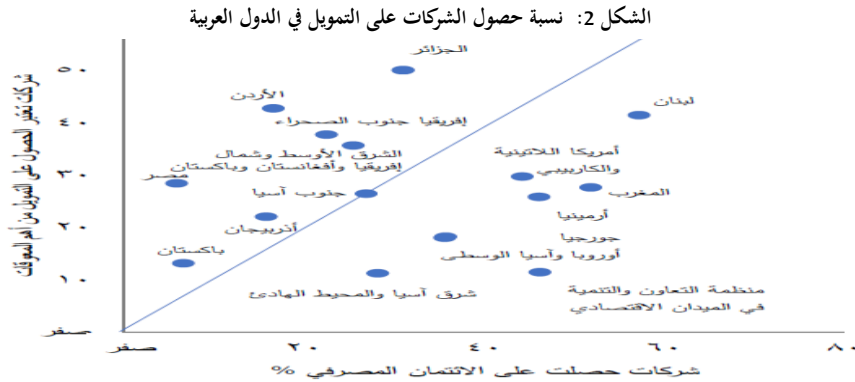
وتظهر شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في أسواق متنوعة مثل ألمانيا والبرازيل، القدرة على استقطاب جولات استثمارية أكبر حجماً وتتعدى مرحلة التأسيس، فيما تقوم الشركات الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وآسيا باستثمارات وعمليات استحواذ خاصة بها لغرض توسيع نطاق منتجاتها وامتدادها الجغرافي<sup>17</sup>، و يأتي تزايد الاهتمام بالتكنولوجيا المالية نظراً لدورها الكبير في رفع معدلات النمو الاقتصادي، حيث يشير تقرير معهد ماكينزي العالمي لسنة 2016، الى ان تبني التمويل الرقمي و التكنولوجيا المالية يسهم في رفع الناتج المحلي الاجمالي لجميع الاقتصاديات الناشئة بمعدل 6% في سنة 2025 اي بزيادة تقدر ب 3.7 تريليون دولار وخلق مناصب شغل اضافية تناهز 95 مليون منصب تتوزع على مختلف القطاعات والانشطة الاقتصادية<sup>18</sup>.

### 3. تحليل واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية

#### 1.3 دوافع تطبيق التكنولوجيا المالية في الدول العربية: من أهم دوافعها :

- انتشار الاقضاء المالي الذي يتسم بارتفاع تكلفة الحصول على الخدمات المالية، ما دفع المتعاملين الاقتصاديين الى البحث عن بدائل للخدمات المالية التقليدية والتوجه الى خدمات التكنولوجيا المالية لتسوية مدفوعاتهم وتحويلاتهم اعتمادا على الهواتف الذكية .
- عدم امتلاك عدد كبير من الافراد لحساب بنكي: يعد عدم امتلاك الافراد لحساب بنكي من أهم العوائق التي تقف امام شركات التكنولوجيا المالية التي تسعى الى تحسين جودة الخدمات المالية المقدمة لعملائها.
- نقص حجم التمويل الموجه للم ص و م الذي لا يتعدى 8 % من اجمالي حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك العربية، وصعوبة ولوجها الاسواق المالية لتعبئة مصادر التمويل الضرورية لنشاطها، مما شجعها على التوجه الى شركات التكنولوجيا المالية للحصول على التمويل<sup>19</sup>، حيث ابدى 47 % من عملاء البنوك اهتمامهم بالخدمات المالية التي تقدمها هذه الشركات.
- مساهمة التكنولوجيا المالية في توسيع استخدام التجارة الالكترونية: حيث يساعد الاستخدام المتزايد للهواتف النقالة والوسائط التكنولوجية في رفع وتحسين قيمة التجارة الالكترونية.
- التجارة عبر الحدود وتحويلات العاملين في الخارج: تساهم التكنولوجيا المالية والحلول المالية المبتكرة المرتبطة بها (العملات الافتراضية ودفاتر الحسابات الرقمية الموزعة ومنصات النظراء في توفير اليات للمدفوعات عابرة للحدود تتسم بارتفاع الكفاءة وزيادة الشفافية والمردودية مقارنة بالبنوك التقليدية او شركات تحويل الاموال التي تعتمد على علاقات المراسلة البنكية، وبذلك يتم التقليل من حجم التحديات الناتجة عن انقطاع علاقات المراسلة البنكية.
- التركيبة السكانية: يفوق عدد سكان الدول العربية 360 مليون نسمة وهو ما يجعل هذه الدول سوقا واعدة ونشطة لاستقبال واستقطاب استثمارات شركات التكنولوجيا المالية الناشئة، اضافة الى تحسن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الذي يفوق في 29.1 الف دولار في دول الخليج وهو يعد من بين المعدلات الاعلى في العالم، حيث يقدر ب 70 الف دولار في قطر و 39.8 الف دولار في الامارات و 29 الف دولار في الكويت و 22 الف دولار في السعودية و 4.2 الف دولار في الجزائر و 3.4 الف دولار في كل من المغرب والاردن حسب بيانات صندوق النقد الدولي لسنة 2019.
- انخفاض ولاء العملاء لبنوكهم: تشير الدراسات الى أن الكثير من العملاء انخفض ولاؤهم وتعاملهم مع البنوك وبدأ ولاؤهم يتجه الى خدمات التكنولوجيا المالية الرقمية في الدول العربية على غرار الكثير من الدول، حيث يثق حوالي 76 % من المستهلكين في الامارات العربية المتحدة بشركة تكنولوجيا واحدة على الاقل أكثر من ثقتهم في البنوك عندما يتعلق الأمر بتسيير اموالهم، ويبدى 83 % من سكان الامارات انفتاحهم على تبني حلول تكنولوجيا مالية من قبل مؤسسات غير مالية<sup>20</sup>.
- يسمح ظهور شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية بتحسين الخدمات المالية من خلال تخفيض التكاليف و توسيع فرص الوصول اليها ، ويساعد على تغيير المشهد الائتماني وضمان استقراره من خلال جمع البيانات من مواقع الاتصال الاجتماعي ومختلف المصادر لتقييم احتياجات اصحاب العجز و صغار المقترضين من النظام المصرفي، كما تساهم في تحقيق الاستقرار المالي في الدول العربية من خلال استخدام التكنولوجيا في ضمان الامتثال للقواعد التنظيمية وادارة المخاطر ، وتيسير التجارة الخارجية بتوفير آليات تتسم بالكفاءة وفعالية التكلفة للمدفوعات العابرة للحدود، كما يمكن أن يؤدي استخدام وسائل الدفع الإلكترونية إلى رفع كفاءة عمليات الحكومة وان كان ذلك يتطلب اتخاذ المزيد من الإصلاحات على جميع المستويات لسد الفجوات في الأطر المعنية بالقواعد التنظيمية وحماية المستهلك والأمن المعلوماتي وتحسين بيئة الأعمال، والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتوعية المالية.

- يمكن للتكنولوجيا المالية تحفيز التنوع الاقتصادي والنمو المنشئ لفرص العمل من خلال تحسين فرص الحصول على التمويل الذي يعد ضعيفا في معظم الدول العربية وتواجه المؤسسات الكثير من الصعوبات لتحصيله ما يبرزه الشكل الموالي:



المصدر: نيكولا بلانشيه، الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، 2019، ص. 7

يلاحظ من الشكل ان اكثر من 30% من المؤسسات في معظم الدول العربية مثل المغرب و لبنان والجزائر ومصر تجد صعوبة في الحصول على التمويل وتعتبر من اهم معوقات نموها ونشاطها.

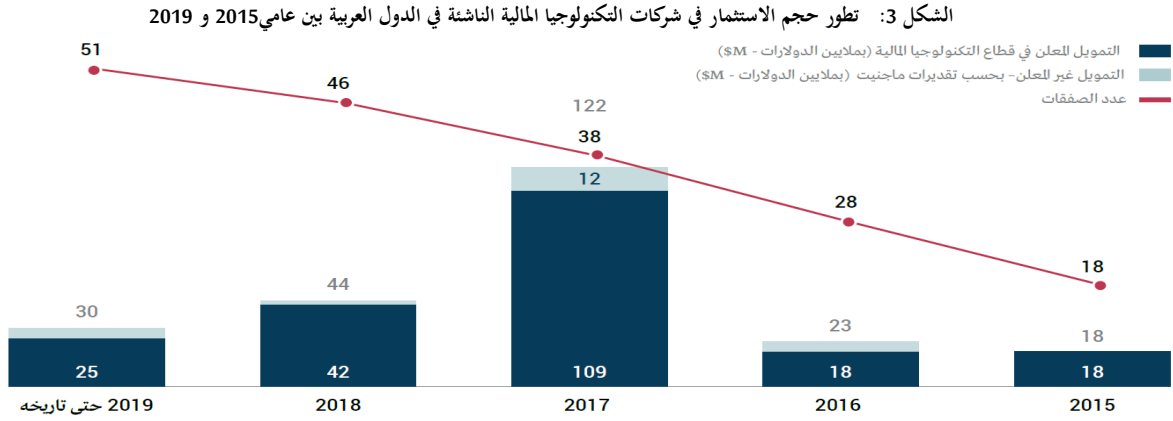
كما توفر التكنولوجيا المالية آليات للمدفوعات العابرة للحدود وتحويلات المهاجرين العرب إلى بلدانهم الأصلية التي نمت بنسبة 9% إلى 62 مليار دولار في عام 2018 . وارتبط ذلك بالنمو السريع للتحويلات المالية إلى مصر والعربية السعودية ( 26.3 مليار دولار لكل واحدة منهما)، و 4.6 مليار دولار في الاردن و 7 مليار دولار في المغرب و 1.8 مليار دولار في الجزائر و 1.9 مليار دولار في تونس، نظرا لارتفاع الكفاءة وزيادة الشفافية والمردودية مقارنة بالبنوك التقليدية أو شركات تحويل الأموال التي تعتمد على علاقات المراسلة المصرفية . كما اشار البنك الدولي الى أن الحكومات يمكن أن توفر ما يصل إلى 75% باستخدام برامج الدفع الإلكترونية للقضاء على رسوم المناولة والنقل والتوزيع المرتبطة بالمدفوعات النقدية وتساعد على القضاء على خطر الاحتيال والسرقة. وتؤدي المدفوعات الإلكترونية إلى الحد من الفساد وزيادة المساءلة . كما أن المدفوعات الإلكترونية تزيد من السوق الاستهلاكي ومن إمكانية الوصول المصرفي إلى غير المصرفيين وتحسن كفاءة الاقتصاد الكلي وتشجع النشاط المقاولاتي. وتساهم في تعزيز الخدمات المصرفية و تخفيض تكاليف المعاملات المالية و تسريعها، وتنظيم الابتكارات المالية وزيادة المنافسة مما يفضي الى تعزيز الشمول المالي و تحقيق الاستقرار المالي<sup>21</sup> .

### 2.3 حقائق عن التكنولوجيا المالية في الدول العربية

#### 1.2.3 تطور حجم استثمارات التكنولوجيا المالية في الدول العربية

حققت شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية استثمارات تفوق 100 مليون دولار في سنة 2018 بين صفقات معلنة وغير معلنة وصفقات استحواذ، وكان مصدر التمويل الرئيسي صناديق استثمار مخاطر عالمية ومسرعات اعمال وبنوك، وكانت هذه الشركات تهدف الى تجميع تمويل بقيمة 50 مليون دولار في عام 2017 وسجلت زيادة ب 270 % عن 18 مليوناً في سنة 2016 وتضاعف عدد الصفقات من 5 صفقات في 2013 الى 10 صفقات في 2016. وبلغت قيمة اجمالي الاستثمارات في شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في الدول العربية منذ عام 2015 الى غاية 2019 نحو 237 مليون دولار نفذت عبر 181 صفقة . كما يبرزه الشكل الموالي:

## واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في الم ص و م



المصدر: تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق وشمال افريقيا، تقرير صادر عن منصة ماجنيت magnitt بالتعاون مع سوق ابو ظبي، طبعة 2019 ص. 6

ارتفعت قيمة الاستثمارات في التكنولوجيا المالية في الدول العربية من 18 مليون دولار سنة 2015 الى 23 مليون دولار سنة 2016 وتجاوزت 122 مليون دولار في سنة 2017، غير انها تراجعت الى حوالي 44 مليون دولار في سنة 2018 . وقد بلغت نسبة تمويل مشاريع التكنولوجيا المالية حوالي 7 % من اجمالي تمويل المشاريع الناشئة في الدول العربية خلال سنتي 2015 و 2019 . وبالرغم من ان الاستثمارات في التكنولوجيا المالية في الدول العربية لا تشكل الا 1 % من اجمالي الاستثمارات العالمية، الا انها تسجل معدل نمو قارب 39 % سنويا. وشهد عدد شركات التكنولوجيا المالية الناشئة تطورا منذ سنة 2016 حيث ارتفع الى 310 شركة في سنة 2018<sup>22</sup>، ومن المتوقع أن يصل إلى نحو 396 شركة خلال عام 2020 و 465 شركة بحلول عام 2022، كما أنه من المتوقع أن تقفز الاستثمارات في قطاع التكنولوجيا المالية من 287 مليون دولار خلال عام 2019 إلى 2.28 مليار دولار بحلول عام 2022<sup>23</sup>. مع العلم أن اغلب هذه الشركات تتمركز في دول المشرق العربي، لا سيما في الامارات العربية المتحدة التي تستحوذ على 46 % من اجمالي شركات التكنولوجيا المالية الناشئة، اذ تعد وجهة مفضلة للعمليات التكنولوجية نظراً لارتفاع درجة الاتصال بين البيانات لديها، ما يجعلها بيئة خصبة للشركات الناشئة في هذا المجال، تليها مصر ب 17 شركة، وبذلك تسيطر الامارات العربية المتحدة ومصر على أكثر من 63 % من اجمالي عدد شركات التكنولوجيا المالية في النصف الاول من سنة 2019<sup>24</sup> ولبنان 9 شركات، الاردن 7 شركات والسعودية 6 شركات في حين سجل أكبر عدد لإنشاء هذه الشركات في المغرب في دول المغرب العربي. ومن المتوقع أن يزداد عدد الشركات بشكل كبير في السنوات القادمة بسبب التطورات التي تشهدها الدول العربية من حيث تنظيم رقابة شركات التقنيات المالية وإجراءات الترخيص وتأسيس هذه الشركات<sup>25</sup>. وقد سجلت تونس امتلاكها بيئة الشركات الناشئة الأسرع نمواً في النصف الأول من عام 2019 واستحوذت على خامس أكبر عدد من الصفقات بنسبة 8% من جميع الصفقات، وزيادتها قدرها 4 % مقارنة بالنصف الأول من عام 2018 ، بينما سجلت المملكة العربية السعودية زيادة بنسبة 2 % في عدد الصفقات، أي ما يصل إلى 11 % من إجمالي عدد الصفقات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا<sup>26</sup>. كما يسجل ارتفاع مساهمة الامارات العربية المتحدة في مجال التمويل اذ تساهم شركات التكنولوجيا المالية التابعة لها بأكثر من 73 % من اجمالي التمويل عن طريق التكنولوجيا المالية في الدول العربية في سنة 2018 تليها كل من البحرين ولبنان بنسبة 9 %<sup>27</sup>.

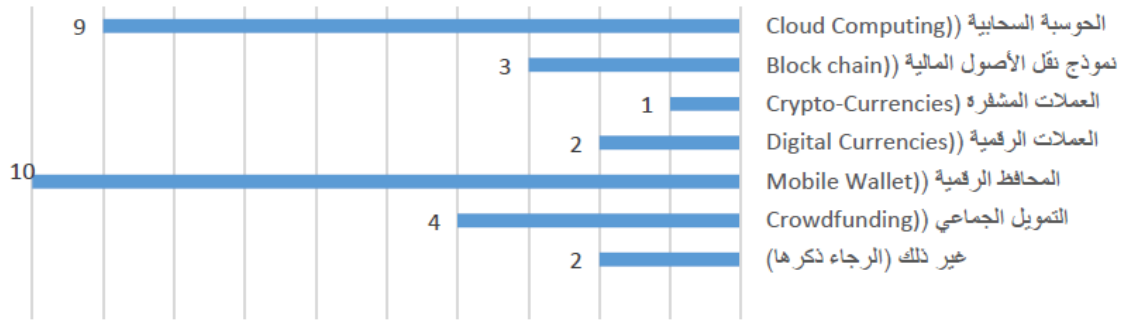
### 2.2.3 تقنيات التكنولوجيا المالية المستخدمة في الدول العربية

استثمرت شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في الدول العربية في عمليات الدفع والتحويلات وتكنولوجيا التأمين وعمليات الاقراض المباشر، البنوك الرقمية، صناديق التمويل الجماعي، وسلسلة البلوك تشين والعملات المشفرة، غير ان اغلبها تركزت في مجال الدفع، حيث ان 85 % من شركات التكنولوجيا المالية تعمل في مجال المدفوعات، التحويلات و تحويلات المهاجرين. ففي الامارات العربية المتحدة شكلت تحويلات المهاجرين الذين يشكلون أكثر من 90 % من السكان أكثر من 44.5 مليار دولار حوالي 75 % منها تم تحويله عبر شركات



تحويل الاموال فقط ربعها تم تحويله عبر البنوك<sup>28</sup>. و في استبيان اجراه صندوق النقد العربي شمل 14 دولة كشف ان معظم الدول لديها ثلاث تقنيات رقمية تم تبنيها. وكانت الحوسبة السحابية والمحافظ الرقمية التقنيات الأكثر شيوعا التي تم تبنيها من قبل الدول العربية. وتزامنا مع الجهود التي تقوم به المصارف في تغيير البنية التحتية لمواكبة التقنيات المالية الحديثة، زاد الاتجاه نحو توظيف الحوسبة في التطبيقات المالية، نظرا لقدرتها على توفير الأدوات التي تحتاجها الشركات من أجل تطوير التطبيقات وتقديم حلول جديدة للسوق بالسرعة التي يطلبها العملاء. كما اوضح الاستبيان انه توجد 12 دولة تستخدم تقنية مالية واحدة على الأقل. وتعتبر العملات المشفرة والعملات الرقمية ونموذج نقل الاصول المالية من التقنيات الجديدة التي لم تطبق بعد في أغلب الدول العربية.

الشكل 4: تقنيات التكنولوجيا المالية المستخدمة في الدول العربية



المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي العربي، أكتوبر 2019، ص. 165

يلاحظ من خلال الشكل ان هناك 10 دول عربية تطبق المحافظ الرقمية و 9 دول تطبق الحوسبة السحابية في حين لا تطبق الا اربع دول تقنية التمويل الجماعي و ثلاث دول نموذج نقل الاصول المالية او ما يعرف بسلسلة الكتل بلوك تشين. وتعتمد دولتان فقط العملات الرقمية ودولة واحدة فقط العملات المشفرة، في حين لا يوجد لدى دولتي فلسطين وليبيا أي تقنيات رقمية معتمدة في الوقت الحالي، وان كانت فلسطين تقوم بجهود لتطوير المحافظ الرقمية لترحها في عام 2020، وتعد البحرين الدولة الوحيدة التي تبنت خمس تقنيات من بين التقنيات الست المدرجة وأدرجت نموذج نقل الاصول المالية باعتبارها التقنية الوحيدة التي لم تستخدم بعد في الدولة. وتطبق الامارات العربية المتحدة أربع تقنيات من اصل ست المدرجة باستثناء العملات المشفرة والعملات الرقمية. بالمقابل لا تطبق كل من مصر وتونس ولبنان الا تقنية واحدة فقط<sup>29</sup>. وقد قدر متوسط قيمة الصفقات في قطاع التكنولوجيا المالية في الدول العربية بين عامي 2015 و2019 حوالي 1.8 مليون دولار وقاربت نسبة تمويل مشاريع التكنولوجيا المالية حوالي 7% من اجمالي تمويل المشاريع الناشئة في الدول العربية بين عامي 2015- و2019، وتعكس هذه الوضعية امتلاك الدول التي تطبق تقنيات التكنولوجيا المالية البيئات الحاضنة الأكثر تقدما للشركات الناشئة والتي تمت بفضل مجموعة من العوامل الحكومية والقطرية والنخراط القطاع الخاص ومستوى الثقافة الجيد والاستقرار السياسي. فيلبي جانب توافر رأس المال الخاص، تطورت التكنولوجيا المالية بدعم من تدابير حكومية مختلفة ارتبطت بتقديم الدعم التمويلي ووضع إطار تنظيمي وقانوني جاذب لمسرعات وحاضنات الأعمال والمستثمرين الأجانب (الإمارات العربية المتحدة)، إضافة الى عدم الثقة في النظم المصرفية التقليدية التي دفعت إلى تطور حلول المدفوعات عبر الهاتف المحمول<sup>30</sup> والانتشار الواسع لاستخدام الهاتف النقال، حيث قدر معدل نفاذ الهاتف النقال 100% في اجمالي الدول العربية في سنة 2017، ومعدل نفاذ الهاتف الذكي 60%<sup>31</sup>، إضافة الى انتشار واتساع استخدام الانترنت وخدمات الدفع الالكتروني، حيث ارتفع معدل انتشار الانترنت الى 94% في الامارات وتطلع بعض الدول كالإمارات والبحرين والسعودية والكويت الى تطبيق 5G وتصل حلول الدفع الالكتروني الى 76%، ووجود بيئات اختبار تنظيمية، حيث أطلقت 9 حكومات بيئات اختبار تنظيمية لتطوير واعتماد حلول التكنولوجيا المالية لتعزيز تبني التكنولوجيا المالية والابتكار وانشأت 5 صناديق للتكنولوجيا المالية الحكومية براس مال

تراكمي وصل الى 1.4 مليار دولار وانشاء 4 مسرعات وحاضنات حكومية لمشاريع التكنولوجيا المالية<sup>32</sup>. بالمقابل تنخفض نسبة استخدام الانترنت في دول المغرب العربي مقارنة بدول الخليج والمشرق العربي والتي تعد من العوامل الاساسية لتوسع استثمارات التكنولوجيا المالية في هذه الدول، فبالرغم من ارتفاع نسبة سكان دول شمال افريقيا العربية الذين يستخدمون الانترنت من 37% من اجمالي السكان سنة 2014 الى 49% في سنة 2017، الا انها تبقى ضعيفة مقارنة بمثلتها في دول الخليج العربي والمشرق العربي اين قارب عدد السكان الذين يستخدمون الانترنت 97% و 71% من اجمالي عدد السكان في سنة 2017، وهو ما انعكس سلبي على نسبة استعمال انظمة المدفوعات الرقمية، حيث لا تتجاوز 7% من اجمالي عدد السكان في دول شمال افريقيا مقارنة ب76% و 28% في دول الخليج العربي وبقية دول المشرق العربي<sup>33</sup>. تجدر الإشارة إلى أن الدول العربية احتلت المرتبة الثانية عالميا من حيث اسرع الاقتصاديات تبنيًا للانترنت خلال الفترة 2014-2018، وقدر معدل نفاذ الانترنت إلى دول الخليج العربي ب 21% خلال نفس الفترة، وتسجل هذه الدول معدل نمو في عمليات الدفع الرقمي يقدر ب31% وهو اعلى من المتوسط العالمي، وهو ما سمح بتوفير البنية التحتية لنشاط شركات التكنولوجيا المالية. من جهة اخرى نشأت هذه الشركات في اطار من المنافسة مع البنوك التي تستعين بالتكنولوجيا الرقمية للانتقال الى نماذج اعمال اكثر تركيزا على العميل، وقد حلت التكنولوجيا المالية في المرتبة الاولى كأكثر صناعة يتم الاستثمار فيها قبل التجارة الإلكترونية بعدد صفقات قدر ب 97 صفقة ما بين سنتي 2018 و 2019 مقابل 84 صفقة في التجارة الإلكترونية و65 صفقة في النقل والتسليم<sup>34</sup>.

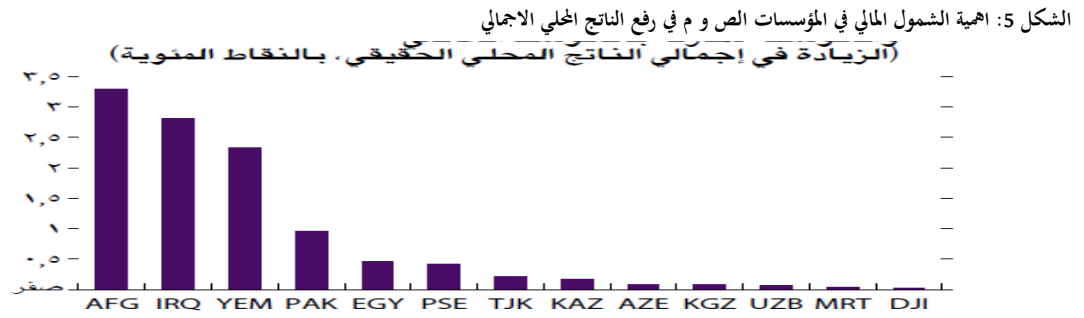
### 4. تحليل فجوة الشمول المالي في المؤسسات الم ص و م في الدول العربية ودور التكنولوجيا المالية في تقليصها

#### 1.4. اهمية تحقيق الشمول المالي في الم ص و م

يقصد بالشمول المالي إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف ومرتفعة الأسعار نسبيًا، مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية<sup>35</sup>. ويتم قياس الشمول المالي، بمدى إتاحة الخدمات المالية التي تمثل العرض من جهة وقياس مدى استخدامها واستغلالها من جهة أخرى المتمثلة في جانب الطلب، وبالتالي فان الشمول المالي يهدف إلى توسيع فرص الوصول للخدمات المالية من خلال تطوير جانبي العرض والطلب<sup>36</sup>.

وقد تنامي الاهتمام بموضوع الشمول المالي في السنوات الاخيرة واهمية ايصال الخدمات المالية الى جميع فئات وشرائح المجتمع وتمكين المؤسسات الاقتصادية من الحصول على التمويل باعتباره من اهم معوقات نموها، و من ذلك الم ص و م التي تعد من اهم محركات النمو الاقتصادي التي تعتمد عليها الكثير من الدول العربية في توفير مناصب الشغل و الحد من انتشار البطالة، والمساهمة في خلق القيمة المضافة وترقية الصادرات وتحسين تنافسية اقتصاداتها. غير انها تصطدم امام عائق التمويل ومحدودية صيغته وفرص الوصول اليه. وهو ما جعل الدول العربية تكثف جهودها بهدف تعزيز الشمول المالي في هذه المؤسسات. لا سيما وأنها تشكل أكبر نسبة من المؤسسات الناشطة في الدول العربية بنسبة تقدر ما بين 99% و 99% من إجمالي المؤسسات. ولكن بالرغم من الجهود التي بذلتها الدول العربية للنهوض بهذه المؤسسات تظل مساهمتها في الاقتصاديات الوطنية متباينة، حيث تتراوح مساهمتها في الناتج المحلي بين 22% في الدول النفطية و 80% في الدول العربية المستوردة للنفط ذات الهياكل الاقتصادية المتنوعة بما يفوق المتوسط المسجل على مستوى الدول النامية البالغ 40%<sup>37</sup>، ما يؤكد دور هذا القطاع في تنوع مصادر توليد الناتج المحلي الإجمالي. تسجل مصر أعلى مستوى لمساهمة الم ص و م في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 80%، تليها تونس بنسبة 73%، ثم الإمارات بنسبة 49% وتنخفض الى 29% في المغرب و 27% في لبنان و 22.3% فقط في السعودية<sup>38</sup>. وتتراوح

مساهمة هذه المؤسسات في توفير مناصب الشغل في القطاع الرسمي بين 10 و 49 %، وهي نسبة تقل بالكثير عن متوسط المساهمة المسجلة في الاقتصادات النامية المقدرة ب 60 %، مما يبرز حجم التحديات التي تواجه هذا القطاع الحيوي في خلق المزيد من فرص العمل، حيث سجلت أعلى نسبة في المغرب ب 49 % تليها تونس والامارات ب 31.6 % و 27.4 % على التوالي، وتنخفض في كل من السعودية وقطر الى 15.8 % و 9.9 % فقط على التوالي. وتسعى معظم الدول العربية الى وضع سياسات واستراتيجيات لتحقيق الشمول المالي في المؤسسات الص و م نظرا لأهمية ذلك في رفع معدلات النمو الاقتصادي. حيث يتوقع ان يساهم سد فجوة الشمول المالي لهذه المؤسسات في نمو اقتصادي يناهز 0.3 % سنويا في اسواق الدول الصاعدة والنامية، وبمعدل يقارب 5 % في بعض البلدان العربية في حالة التزامها بتسهيل فرص وصول المؤسسات الص و م الى التمويل وتخفيف القيود المفروضة عليها في هذا الاطار. كما يوضحه الشكل.



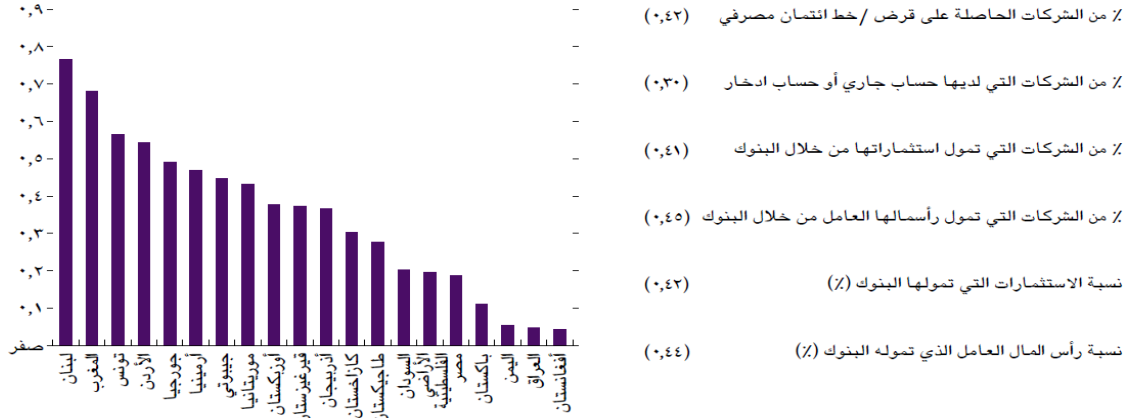
المصدر: نيكولا بلاشيه، الشمول المالي في المشروعات ص و م في الشرق الاوسط واسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، 2019، ص7 يساهم تعزيز الشمول المالي في الدول العربية برفع معدل النمو الاقتصادي بمعدل 3 % سنويا في العراق و 2.5 % في اليمن و بمتوسط سنوي 0.5 % في كل من مصر و فلسطين. كما أن توفير فرص الحصول على الخدمات المالية الرسمية للمؤسسات الص و م يؤدي إلى زيادة قدرها 1 % في نمو معدلها السنوي لتوظيف العمالة و 2.4 % في معدل نمو إنتاجية القوى العاملة فيها. ويلاحظ أن هذه المكاسب التقديرية أكبر كثيرا في حالة المؤسسات الص و م، حيث تقدر ب 1.3 % و 2.3 % على الترتيب مقارنة بالشركات الكبيرة التي لا تتجاوز 0.8 % . كما أن مكاسب توظيف العمالة هي الأكبر في المؤسسات الصغيرة بنسبة 1.7 % وهي الأكثر تعرضا للقيود الائتمانية، بينما تسجل المؤسسات المتوسطة أكبر المكاسب في الإنتاجية 2.5 % . ويرجع ذلك الى تحقيقها مكاسب أكبر نسبيا عن طريق زيادة كثافة رأس مال إنتاجها. حيث أن زيادة قدرها 1 % في حجم الائتمان المقدم للمؤسسات الصغيرة يسمح بتخفيض معدلات البطالة بنسبة 0.1 % في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وبنسبة تصل إلى 0.2 % في الدول العربية<sup>39</sup>.

#### 2.4 فجوة الشمول المالي في الم ص و م العربية

تواجه المؤسسات الص و م تراكم العديد من المشاكل التي ترهن نموها بشكل طبيعي ومستدام، ومن ذلك مشكل التمويل والحصول على الخدمات المالية والبنكية. حيث لا تتجاوز حصتها من اجمالي الاقراض المصرفي 7 % و تنخفض الى 2 % في بعض دول مجلس التعاون الخليجي. وتعتبر 32 % من المؤسسات الص و م حسب مسح المؤسسات الصادر عن البنك الدولي، ان إمكانية الحصول على الائتمان تعد من أهم القيود أمام ممارسة الأعمال مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 26 % . وتعاني المؤسسات الص و م العربية من أكبر فجوة في الشمول المالي على مستوى العالم. وذلك اعتمادا على مؤشر مركب يرصد حالات حصول هذه المؤسسات على الخدمات المالية واستخدامها مع الاستعانة بأسلوب تحليل العناصر الرئيسية والبيانات على مستوى الشركات المستمدة<sup>40</sup>، حيث تنخفض قيمة مؤشر الشمول المالي في المؤسسات الص و م في معظم الدول العربية عن 0.5 % مقارنة بمعدل مرتفع في الدول المتقدمة، ولا يتجاوز معدل إقراض هذه المؤسسات 7 % من إجمالي القروض، في حين ترتفع النسبة إلى أكثر من 16 % في دول آسيا والمحيط الهادئ و 13 % في الدول الأوروبية. ولا يتاح لما بين 16 و 17 مليون شركة ومشروع صغير في المنطقة العربية فرص الوصول إلى التمويل والخدمات المالية الرسمية. ويسمح تحليل المؤشرات الفرعية

لمؤشر الشمول المالي للم ص و م بإعطاء نظرة تفصيلية أكثر على ضعف مؤشرات الشمول المالي في الدول العربي ، كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل 6: المؤشرات الفرعية لمؤشر الشمول المالي للم ص و م وقيمه في بعض الدول العربية



المصدر: نيكولا بلانشيه، الشمول المالي في المشروعات ص و م في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي ، 2019، ص.42

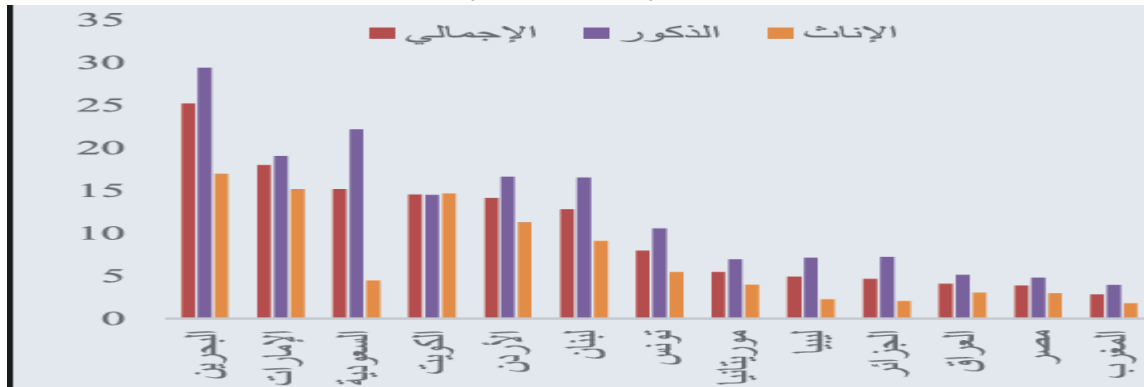
يلاحظ من الشكل ضعف قيمة مؤشر الشمول المالي للم ص و م في الدول العربية، و ذلك بناء على قيمة المؤشرات الفرعية المكونة له و التي تتمثل في:

- نسبة الشركات الحاصلة على قرض او خط ائتمان مصرفي : 0.42
- نسبة الشركات التي لديها حساب جاري او حساب ادخار: 0.30
- نسبة الشركات التي تمول استثماراتها من خلال البنوك : 0.41
- نسبة م الشركات التي تمول رأسمالها العامل من خلال البنوك: 0.45
- نسبة الاستثمارات التي تمولها البنوك: 0.43
- نسبة رأس المال العامل الذي تموله البنوك: 0.44 .

كما يلاحظ ان لبنان تسجل اعلى مؤشرات الشمول المالي في الم ص و م ، حيث تقترب قيمة المؤشر من 0.8 % تليها كل من المغرب وتونس و الأردن بقيمة 0.7 % و 0.58 % و 0.5 % على الترتيب، في حين تنخفض قيمة المؤشر الى اقل من 0.2 % في كل من السودان و مصر وتسجل كل من اليمن و العراق اضعف قيمة قدرت ب 0.05 % فقط. من جهة اخرى تعاني اغلب الم ص و م في الدول العربية من صعوبة الحصول على التمويل والقروض من المؤسسات المصرفية، فنسبة حصول المؤسسات الص و م العربية على القروض تقدر ب 9.3 % من اجمالي القروض المصرفية الممنوحة في سنة 2015، و هي اقل من المتوسط المسجل في الدول متوسطة الدخل المقدر ب 18% و المتوسط المسجل في الدول المتقدمة المقدر ب 22 % . مع العلم ان هذه النسبة تتفاوت بين الدول العربية، حيث تسجل المغرب اعلى مستوى ب 33 % من اجمالي القروض ، و جاء ذلك نتيجة لتسهيل فرص النفاذ الى التمويل وخفض معدلات الفائدة على القروض وتطوير اليات الضمان<sup>41</sup>(صندوق النقد العربي ، اكتوبر 2017، صفحة 20)، كما ترتفع فوق المتوسط العربي في كل من لبنان و فلسطين و الامارات والتي قدرت فيها ب 16%، 14% و 10.8 % على الترتيب ، بالمقابل تسجل كل البحرين نسبة 9.3 % والاردن 7.3 % و تونس 7.1 % و تنخفض الى اقل من 2.2 % في السعودية و 1.3 % في موريتانيا و تسجل مصر ادنى مستوى ب 1.2 % فقط من اجمالي القروض المصرفية. وقد وجد في الامارات المتحدة العربية في نهاية 2017 ان حوالي 50 % الى 70 % من الطلبات التي تقدمها

المؤسسات ص و م للحصول على التمويل تقابل بالرفض من طرف البنوك وهو ما جعل حصتها من اجمالي القروض ضعيفة جدا لا تتجاوز 4%. بالمقابل ساهمت السياسة التحفيزية المعتمدة من طرف البنك المركزي المصري الرامية الى التوسع في اقراض وتمويل مؤسسات الحجم الصغير الى ارتفاع الحصة النسبية لإقراض المؤسسات ص و م الى 8% في بداية سنة 2018<sup>42</sup> بدلا من 1.2% في سنة 2015. كما تعاني هذه الشركات من ارتفاع قيمة الضمانات المطلوبة للحصول على قروض، في معظم الدول العربية، حيث تتجاوز في تونس 250% من قيمة القرض، وهي اكبر من المتوسط العالمي المقدر ب 180% و تنخفض قيمة الضمان الى حوالي 170% في كل من مصر والمغرب و الى 130% في الاردن. وهو ما يشكل عائقا كبيرا يجد من قدرة هذه المؤسسات من الوصول الى مختلف صيغ التمويل البنكية الضرورية لتمويل مشاريعها و انشطتها. كما يسجل ارتفاع نسبة القروض المتعثرة في المؤسسات الص و م في الدول العربية، بسبب تراجع نمو الاقتصاد نتيجة انخفاض اسعار النفط، حيث تفوق هذه النسبة المتوسط العالمي المقدر ب 5% من اجمالي القروض في كل من تونس والمغرب ب 15% و 9% على التوالي، وتنخفض في كل من مصر والاردن ولبنان الى اقل من 4% من اجمالي محفظة القروض. اضافة الى ما سبق يسجل ضعف مستوى الشمول المالي في الم ص و م في الدول العربية عند تحليل مؤشرين مهمين يتعلق الامر بمؤشر حسابات الاقتراض و الايداع بغرض انشاء مشروع تجاري او توسعته. حيث تشير المعطيات الى انخفاض مؤشر حسابات الاقتراض الذي يعبر عن نسبة الاشخاص الذين يقتضون من البنوك التجارية والمؤسسات المالية الاخرى بهدف انشاء مؤسسة تجارية او توسعة مؤسسة قائمة الى اجمالي السكان البالغين. حيث قدرت نسبة حسابات الاقتراض في الدول العربية ب 5.5% وهي تقترب من النسبة المسجلة في الدول منخفضة الدخل، لكنها اقل من النسبة العالمية المقدرة ب 11.2% و النسبة المسجلة في الدول المتقدمة التي ترتفع الى 26.6% (29% بالنسبة للذكور و 24.2% بالنسبة للإناث).

الشكل 8: نسبة الافراد البالغين الذين لديهم حساب اقتراض بهدف انشاء مشروع تجاري، او توسعة مشروع قائم الى اجمالي السكان البالغين على مستوى الدول العربية في عام 2017

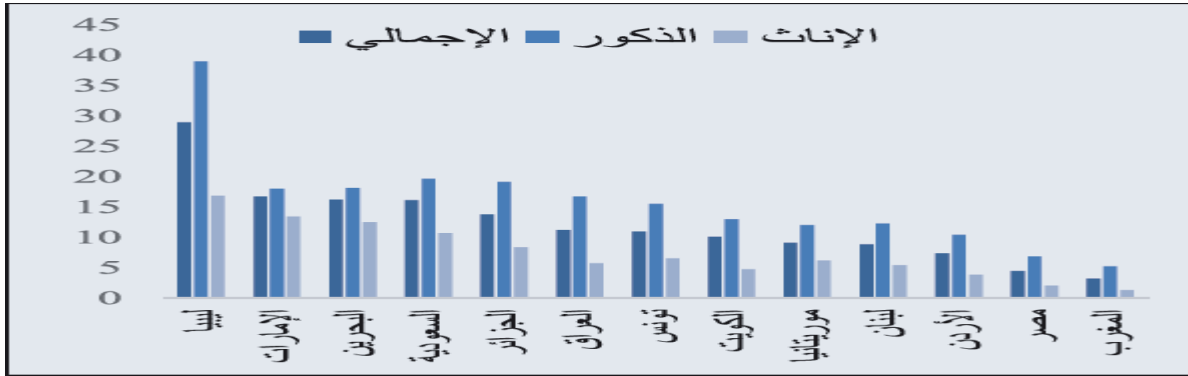


المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019، الفصل العاشر: الشمول المالي في الدول العربية: الواقع و الافاق، ص. 200

يلاحظ من الشكل تفاوت مستوى مؤشر حسابات الاقتراض في الدول العربية، حيث سجلت البحرين اعلى نسبة ب 25% (30% للذكور و 16% للإناث) تليها كل من الامارات العربية و العربية السعودية بنسبة 18% و 15% على التوالي. وتقترب النسبة المسجلة في كل من الكويت و الاردن و لبنان من 14% في حين تنخفض المعدلات المسجلة في كل من تونس، ليبيا، الجزائر، العراق، مصر و المغرب عن 5%. وهي تعد جد ضعيفة.

من جهة اخرى يسجل انخفاض مؤشر حسابات الايداع الذي يعبر عن نسبة الاشخاص الذين لديهم حسابات ادخار بهدف انشاء مؤسسة او تشغيلها او توسعتها من اجمالي السكان البالغين الى مستوى 7.4% و هو يعد ضعيفا مقارنة بقيمة المؤشر على المستوى العالمي و في الدول متوسطة الدخل الذي يقدر ب 14% و 13.6% على الترتيب.

الشكل 9: نسبة السكان البالغين الذين لديهم حساب ايداع بهدف انشاء مشروع تجاري او توسعة مشروع قائم الى اجمالي السكان البالغين على مستوى الدول العربية في عام 2017



المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019، الفصل العاشر: الشمول المالي ص. 201.

يتضح من خلال الشكل ان ليبيا تبوأ المرتبة الاولى عربيا حسب مؤشر الايداع، حيث ان 29% من السكان البالغين في ليبيا لديهم حساب ايداع بهدف انشاء مشروع تجاري او توسعة مشروع قائم من اجمالي السكان البالغين في سنة 2017، تليها كل من الامارات العربية المتحدة و البحرين و السعودية بنسبة تقارب 16.1% ثم الجزائر بنسبة 15%. و تنخفض قيمة المؤشر الى اقل من 10% في كل من العراق، تونس، الكويت، موريتانيا، لبنان و الاردن و لا تتجاوز 5% في كل من مصر و المغرب اللتين سجلتا اضعف نسبة في الدول العربية في سنة 2017. كما يلاحظ ان قيمة المؤشر في معظم الدول العربية ترتفع في فئة الذكور مقارنة بفئة الإناث (17.2% للذكور مقابل 9.8% بالنسبة للإناث). وهو ما يؤكد وجود فجوة بين الجنسين فيما يتعلق بالحصول على التمويل اللازم لإنشاء الم ص و م في الدول العربية، بالرغم من وجود تحسن و تناقص في حجم هذه الفجوة في بعض الدول التي تبنت سياسات واستراتيجيات عامة لتحقيق الشمول المالي وتمكين المرأة بصفة خاصة، لاسيما في البحرين التي احتلت المرتبة الأولى من ناحية حصول المرأة على التمويل اللازم للمشاريع بنسبة قدرت ب 17 في عام 2017 و الإمارات العربية المتحدة والكويت اللتان احتلتا المرتبة الثانية بنسبة 15%<sup>43</sup>.

#### 3.4 مساهمة التكنولوجيا المالية في سد فجوة الشمول المالي في المؤسسات ص و م في الدول العربية

تسهم التكنولوجيا المالية في تغيير طرق تمويل الم ص و م وهي تعرف إقبالا واهتماما كبيرا من طرف صناعات السياسات، وينظر البعض اليها على انها تشكل مصدرا بديلا للتمويل البنكي، ففي بريطانيا و بعد إفلاس وتراجع نشاط أربعة بنوك كانت تساهم ب 80% من تمويل الم ص و م في خضم الازمة المالية 2008، ورفضها الاستمرار في تمويل هذه المؤسسات، اضطرت السلطات الى توجيهها الى مصادر تمويل واقراض بديلة، ما سمح بنمو الاقراض بين النظراء الى اكثر من 3% من اجمالي القروض الجديدة الممنوحة للم ص و م في سنة 2017 مقابل 1% فقط في سنة 2014. حيث تقدم التكنولوجيا المالية مصادر بديلة للقروض التقليدية من خلال التمويل الجماعي ومنصات الإقراض المباشر عبر الإنترنت، و غيرها من قنوات التمويل الاخرى خاصة للم ص و م التي تفتقر للخدمات المصرفية والتمويل الرسمي الكافي. ويمكن في هذا الاطار الاشارة الى دور شركة علي بابا في الصين التي قدمت منذ نشأتها في 1999 محفظة قروض تزيد عن 200 مليار رينميني لحوالي 800 الف م ص و م، ووسعت نشاطها في سنة 2015 في استخدام التكنولوجيا المالية بإنشاء بنك MY Bank الذي يتخصص في اقراض الم ص و م عبر الانترنت ، وهو ما سمح بنمو قروضه الى 441.3 مليار رينميني في سنة 2017، وبورصة الم ص و م في بولندا المعروفة بنظام New Connect الذي انشأ في عام 2008 كنظام متاجرة بديل في بورصة وارسو، لتسهيل عملية اصدار اسهم الم ص و م من خلال الحد من متطلبات وتكلفة المشاركة في سوق الاسهم<sup>44</sup>. والشكل الموالي يبين اهم انواع التكنولوجيا المالية المستخدمة في تمويل الم ص و م.

الشكل 11: اهم انواع التكنولوجيا المالية المستخدمة في تمويل الم ص و م



المصدر: صندوق النقد الدولي، الشمول المالي للشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، 2019، ص 28.

كما ان لشركات التكنولوجيا المالية دور كبير في تخفيض تكلفة التمويل مقارنة بتكلفة التمويل المرتفعة في حالة الاقتراض من البنوك التي تعد وسيطا ماليا يتوخى الربح من نشاطه، اضافة الى قدرتها على تغيير هيكل الخدمات المالية، وجعلها أسرع، وأرخص، وأكثر أمنا وإتاحة. ذلك ان معظم شركات التكنولوجيا المالية تعمل تحت شعار تمكين المستبعدين ماليًا<sup>45</sup> Empowering the Unbanked ، وبذلك يبرز دورها و مساهمتها في تعزيز الشمول المالي للمؤسسات ص و م من خلال توفير التمويل للمؤسسات المستبعدة ماليًا وتحسين فرص الحصول على التمويل خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة التي تجد صعوبة كبيرة جدا في الوصول الى طرق التمويل التقليدية وتغيير طرق تمويل هذه المؤسسات. ويمكن أن يكون للتكنولوجيا المالية أيضا دور كبير في تعزيز المنافسة بين مقدمي الخدمات المالية للم ص و م. ففي الإمارات العربية تتيح التكنولوجيا المالية منصة جديدة للمقترضين (سوق المال) مقارنة ببطاقات الائتمان ومنتجات التأمين والتأجير وغيرها من المنتجات المصرفية المتاحة لهذه المؤسسات، اضافة الى دورها في إنشاء منصات الصيرفة المفتوحة التي تتيح لمقدمي الخدمات الاطلاع على بيانات عملاء البنوك بناء على موافقتهم بغرض تقديم منتجات ملائمة لهم. وكان دبي المالي العالمي قد انشأ في سنة 2018 مسرع التكنولوجيا المالية "فينتك هايف" ومكنت سلطة الخدمات المالية من اطلاق ترخيص اختبار الابتكارات المالية لشركات التكنولوجيا المالية الناشئة بتطوير واختبار منتجاتها في بيئة تنظيمية ملائمة. كما تسعى الى وضع القواعد التنظيمية المتعلقة بالتمويل الجماعي عبر الانترنت بعد انضمامها الى الشبكة العالمية للابتكارات المالية في سنة 2018، والذي ساعد مجموعة من شركات التكنولوجيا المالية المتخصصة في تمويل الم ص و م من اختيار مركز دبي المالي العالمي مقرا لها مثل شركة Eureeca المتخصصة في التمويل من خلال حصص الملكية وشركة Beehive التي تعد منصة للتمويل الجماعي عبر .

وتزايد أهمية تفعيل دور شركات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الم ص و م للدول العربية، لاسيما في ظل ارتفاع معدلات البطالة التي تقارب بالمتوسط 10 % و عدم قدرة الكثير من الداخلين الجدد للقوى العاملة على ايجاد فرص عمل لاسيما خريجي المعاهد والجامعات، واتجاه الدول العربية الى تفعيل دور المشاريع المقاولاتية في احداث التنمية الاقتصادية، حيث قدر معدل البطالة في فئة الشباب الذين تتراوح اعمارهم بين 15 و 24 سنة في الدول العربية خلال الفترة 2015-2018 بحوالي 24.1 % وهي اعلى من المتوسط العالمي المقدر ب 19.2 % و ارتفاع مستوياتها لاسيما بالنسبة للفتيات ، حيث يقدر متوسط معدل البطالة للإناث في الدول العربية ب 38.6 % مقابل 21.7 % كمتوسط عالم ، وارتفاع نسبة اليد العاملة المهاجرة بحثا عن فرص توظيف ودخول احسن مقارنة بتلك المتاحة في بلدانهم الاصلية، ونمو القطاع غير الرسمي وتحديات التنوع الاقتصادي التي تلقي بظلالها على معظم الدول العربية لاسيما النفطية منها التي

تحاول البحث عن بدائل جديدة لتنويع مصادر الثروة والدخل بعد تراجع اسعار النفط منذ منتصف عام 2014. وفي هذا السياق، يمكن للتكنولوجيا المالية دعم انشاء الم ص و م وتعزيز فرص حصولها على التمويل مما يساهم في تخفيض معدلات البطالة ودعم النمو الاقتصادي و عملية التحول الهيكلي في الاقتصاديات العربية والتصدي للتحديات المرتبطة بتعزيز الشمول المالي من خلال الابتكارات التي تساعد على تقديم الخدمات المالية لأكثر نسبة او شريحة من السكان التي لا تتعامل مع الجهاز المصرفي، وتسهيل إتاحة مصادر التمويل البديلة للمؤسسات الم ص و م ، حيث ان التوسع في استخدام الهواتف المحمولة إلى حد يتجاوز عدد الحسابات المصرفية في كثير من الدول العربية يساعد في تخفيض نسبة السكان الذين ليست لديهم حسابات مصرفية ، وتقديم مصادر بديلة لتمويل الأسر والمؤسسات الم ص و م التي تعاني من نقص حجم التمويل الذي لا يتعدى 9% من إجمالي حجم القروض والتسهيلات الممنوحة من طرف البنوك العربية كما تم الإشارة اليه سابقا، وصعوبة ولوجها الى الاسواق المالية لتعبئة مصادر التمويل الضرورية لنشاطها، حيث تتراوح هذه النسبة بين 1.3% من إجمالي القروض المصرفية في موريتانيا و33% أعلى مستوى من الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع ومسجل في المغرب<sup>46</sup>، مما شجعها على التوجه الى شركات التكنولوجيا المالية للحصول على التمويل من خلال منصات الإقراض المتوفرة في السوق مثل الإقراض بين النظراء وتمويل التجارة عبر الإنترنت، حيث يمكن نظام التمويل الجماعي من تلبية احتياجات الم ص و م من خلال دعوة جميع الافراد للمساهمة في تمويلها عن طريق عرض المشاريع من قبل اصحابها عبر منصات التمويل الجماعي ليقوم المستثمرون المساهمون باختيار نوع التمويل الذي يتماشى مع توقعاتهم، وبذلك يتم توفير احتياجات هذه المؤسسات بعيدا عن مشروعية مؤسسات الوساطة التقليدية. كما تساعد على زيادة الإقراض المصرفي للمؤسسات الم ص و م بتطبيق الوسائل التكنولوجية التي تحد من عدم اتساق المعلومات مثل تحليل البيانات الكبيرة الذي يساهم في تسهيل جمع ومعالجة مجموعات كبيرة من البيانات الخاصة بالأداء الائتماني للمستهلكين وسلوكهم والتي يتم جمعها من وسائل التواصل الاجتماعي وإيصالات مشتريات التجزئة، والحوسبة السحابية و توفير خدمة فائقة في حفظ سجلات الضمانات باستخدام تكنولوجيا دفاتر الحسابات الرقمية الموزعة. وفي هذا الاطار قام البنك المركزي المصري بإطلاق صندوق دعم الابتكار برأس مال قدره مليار جنيه للمساهمة في رؤوس أموال المشروعات الابتكارية خلال عام 2018 بغرض تأسيس نظام مالي قوى في مصر والتوسع في التقنيات المالية والرقمية، وهو يحضر لتأسيس حاضنة لمشروعات التكنولوجيا المالية " Fintech Hub " لاحتضان وتقديم الدعم المالي والفني للمشروعات ورواد الاعمال في مجال التكنولوجيا الرقمية<sup>47</sup>. ولا يقتصر دور ابتكارات التكنولوجيا المالية في دعم تمويل الم ص و م على توفير الائتمان ورأس المال المساهم فقط بل يتعداه الى تيسير عرض الائتمان المصرفي وإتاحة قنوات إقراض جديدة. والتغلب على عدد من القيود التي تعيق الشمول المالي للم ص و م المرتبطة بعدم توافر المعلومات الائتمانية، ومحدودية المنافسة، والتكلفة المرتفعة نسبيا لتلبية الاحتياجات التمويلية لهذه المؤسسات. اذ يعد الاستعلام الائتماني من المجالات التي تدعم التكنولوجيا المالية من خلالها تمويل الم ص و م، حيث تمكن تقنية البلوك تشين من تحسين إدارة المعلومات ذات الصلة بسجلات الضمانات والملكية، وضمان الأمن والخصوصية والشفافية في المنصات اللامركزية ذات المصدر المفتوح. كما يمكن للم ص و م أن تعتمد في التحليل الائتماني على نظم الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي التي تجمع بين معلومات التسجيل والمحاسبة الخاصة بهذه المؤسسات والمعلومات الجغرافية والاجتماعية الاقتصادية. وتساعد هذه البيانات على حساب درجات التقييم الائتماني وتحديد خصائص المقترضين في الوقت الحقيقي، وهو ما يسمح بتعزيز إدارة مخاطر الائتمان. اضافة إلى ذلك، فإن الدفع بالوسائل الرقمية يفتح مسارا للبيانات يتيح للمقرضين فرصة تقييم الجدارة الائتمانية للمؤسسات الصغيرة. من جهة اخرى ينظر الى التكنولوجيات المالية على انها من اهم الاليات الحديثة التي تساهم في الحد من تكلفة الامتثال التنظيمي التي تعد أحد أهم المعوقات التي تقف أمام توفير الائتمان للم ص و م من طرف البنوك العربية، التي تقوم بإخضاع الحسابات الجديدة لإجراءات العناية الواجبة الخاصة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، مما يزيد من تكلفة إدارة حسابات الم ص و م. وبذلك تساعد التكنولوجيا المالية التي تقدمها شركات مثل شركة Suede و شركة BearingPoint



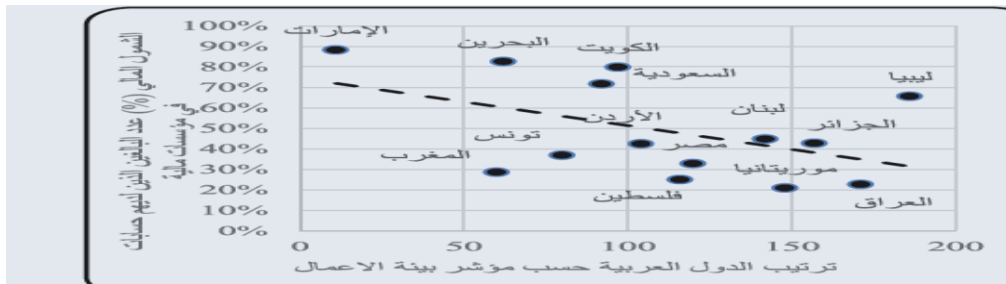
(Abacus) في التقليل من تكلفة الامتثال المطلوبة من خلال دمج المتطلبات التنظيمية في مجموعة من بروتوكولات تكنولوجيا المعلومات والسماح بمراقبة الامتثال في الوقت المناسب بصورة مستمرة. إضافة الى دورها في زيادة كفاءة عملية التعرف على العملاء ومكافحة غسيل الاموال من خلال تحليل بيانات المعاملات الرقمية بين العملاء وشركائهم وتسجيل العقود في دفاتر الحسابات الرقمية الموزعة<sup>48</sup>.

#### 4.4. معوقات تطور التكنولوجيا المالية في الدول العربية لتفعيل دورها في تعزيز الشمول المالي في الم ص و م

-نقص المواهب والمهارات المحلية المطلوبة لإنشاء شركات التكنولوجيا المالية: تعاني معظم الدول العربية من نقص كبير في المهارات والخبرات الضرورية لإنشاء شركات التكنولوجيا المالية، وميل الكثير من الافراد الى الاستثمار في الخدمات المالية التقليدية، كقطاع النفط والقطاع الصحي على اعتبار انها قطاعات مرحة تحمل فرص جيدة للكسب ، إضافة الى صعوبة التوظيف في قطاع تكنولوجيا الاعلام والاتصال مقارنة بقطاع ادارة الاعمال الذي يعد مفضلا لدى الطلبة، لذا يعد إيجاد المواهب مع التمويل المطلوب من اهم تحديات تطوير التكنولوجيا المالية في الدول العربية.

-ارتفاع تكاليف ممارسة الأعمال في القطاع المالي حسب تقرير ممارسة الاعمال للبنك الدولي وضعف مؤشرات تكنولوجيا الاعلام والاتصال، حيث تحصلت معظم الدول العربية على مراتب متأخرة تفوق المرتبة الستين على المستوى العالمي، وهو ما يؤثر سلبا على انتشار خدمات التكنولوجيا المالية، وقد سجل وجود علاقة عكسية في الدول العربية بين مستويات الشمول المالي ومرتبة الدولة في مؤشر ممارسة الاعمال.

الشكل 12: العلاقة بين الشمول المالي و ترتيب بعض الدول العربية في مؤشر ممارسة الاعمال



المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل العاشر، الشمول المالي، 2019، ص. 203

يلاحظ من الشكل وجود علاقة عكسية بين الترتيب في مؤشر ممارسة الاعمال للبنك الدولي و مستويات الشمول المالي، حيث ان الدول التي سجلت ترتيب جيداً في المؤشر كالإمارات والبحرين ترتفع فيها مستويات الشمول المالي، اذ يصل عدد البالغين الذين لديهم حسابات في مؤسسات مالية حوالي 90% و 80% على التوالي، في حين الدول التي احتلت مراتب جد متأخرة في ترتيب المؤشر كالعراق و ليبيا و الجزائر و موريتانيا تنخفض فيها مؤشرات الشمول المالي.

- صعوبة اكتساب ثقة العملاء بسبب تزايد المخاوف المرتبطة بالنصب والاحتيال كما حصل في البنوك التجارية نظرا لغياب الاطر القانونية والتنظيمية الكفيلة بحماية حقوقهم واموالهم؛

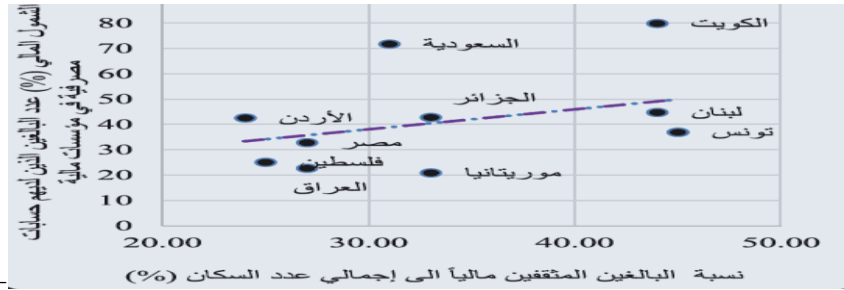
-صعوبة انشاء شركات التكنولوجيا المالية بسبب القوانين التي تحكم منح التراخيص لشركات التكنولوجيا المالية (8 دول فقط منها الاردن والامارات و البحرين والسعودية وتونس، الكويت، العراق وفلسطين)، وغياب قوانين لخصوصية البيانات في الكثير من الدول العربية والتشريعات المتعلقة بالجريمة الالكترونية والامن المعلوماتي وحماية المستهلك المالية الا في عدد محدود من الدول (مصر وعمان والمغرب وقطر وتونس والامارات العربية المتحدة)؛ حيث قامت عشرة بلدان عربية بإصدار تعليمات ولوائح لتنظيم عمل الشركات. وأصدرت أربع دول فقط

(المملكة العربية السعودية، الكويت، تونس والبحرين) اللوائح والتعليمات التي تغطي وتنظم عمل شركات التكنولوجيا المالية بشكل متكامل، و5 دول تعليمات تتعلق بسياسات الاستثمار و7 دول تعليمات تتعلق بالملاءمة المالية<sup>49</sup>.

- ندرة رؤوس الاموال المخاطرة التي يركز عليها تمويل شركات التكنولوجيا المالية<sup>50</sup>، وضعف القدرة التنافسية للشركات الناشئة في حالة عدم تبنيتها لنموذج قائم على التعاون مع البنوك العربية.

-ضعف مستويات التثقيف المالي: يعد التثقيف المالي من اهم العناصر الاساسية لدعم الشمول المالي في الم ص و م ، كونه يسمح بزيادة فرص النفاذ الامن للخدمات المالية، غير ان مستوياته تعد جد ضعيفة في الدول العربية، حيث تقل نسبة التثقيف المالي التي تعبر عن عدد الافراد المثقفين ماليا عن 30% من اجمالي الافراد البالغين في الدول العربية، وترتفع في كل من الكويت ولبنان وتونس الى اكثر من 44%، وهو ما جعل مستويات الشمول المالي في الكويت تقارب 80%، و بذلك توجد علاقة طردية بين مستويات التثقيف المالي و تحقيق الشمول المالي كما يوضح الشكل.

الشكل 13 : العلاقة القائمة بين التثقيف المالي والشمول المالي في بعض الدول العربية



المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل العاشر، الشمول المالي، 2019، ص. 204

-نقص البيانات والمؤشرات المالية المرتبطة بقطاع التكنولوجيا المالية: تعتبر البيانات أو مؤشرات الأداء الرئيسية عامل مهم لقياس تطور الخدمات المالية بما في ذلك قطاع التكنولوجيا المالية. حيث يجب جمع البيانات بشكل دوري واستخدامها كأداة رئيسية من قبل الشركات والمؤسسات المالية والمصارف المركزية لتقديم خدمات أفضل. وتعد السعودية والعراق الدولتان الوحيدتان اللتان تقومان بتجميع المؤشرات على أساس دوري فيما يتعلق بالتكنولوجيا المالية، في حين لا توجد في الدول الاخرى مؤشرات تم تجميعها أو انها بصدد تطوير المؤشرات. وتمثل مساهمة هاتين الدولتين 15% من نسبة الدول العربية التي تقوم بجمع مؤشرات مالية حول شركات التكنولوجيا المالية بصورة منتظمة، ففي السعودية يتم اعداد تقرير نصف شهري يوضح بعض المعلومات المرتبطة بحجم العمليات والمبالغ واعداد المستفيدين، و في العراق يتم اعداد تقارير نصف سنوية تتضمن عدد الزبائن و عدد المحافظ الالكترونية وانواعها، عدد الوكلاء .

-غياب أنظمة الدفع الكفؤة و أنظمة الاستعلام الائتماني ونظم الاقراض المضمون وسجلات الاصول التي تساعد على زيادة مستويات نفوذ الم ص و م الى الخدمات المالية الرقمية. وذلك بالتغلب على مشكل عدم تماثل المعلومات التي تجعل البنوك تحجم عن توفير الائتمان للمؤسسات التي لا توفر ضمانات بنكية وسجل ائتماني ممتد زمنيا يمكن الوثوق به وهو ما يؤدي الى اقصائها ماليا<sup>51</sup>. لذا لا بد من توفير الدعائم الكفيلة بتطوير أنظمة الدفع والاستعلام الائتماني والاقراض المضمون .

## 5. الخلاصة:

تعد الدول العربية دولا مفتوحة على مستجدات وابتكارات البيئة المالية العالمية التي شهدت تطورات معتبرة في السنوات الاخيرة، تجلت احدى مظاهرها في تنامي الاستثمار في التكنولوجيا المالية، حيث تسعى على غرار مختلف دول العالم الى تشجيع الاستثمار فيها نظرا لدورها الكبير في تعميم وايصال الخدمات المالية الى مختلف شرائح المجتمع وتعزيز الشمول في الم ص و م. غير ان هذا التوجه يظل ضعيفا نظرا لتراكم العديد من العوائق والصعوبات المرتبطة بعدم ملاءمة بيئة الاعمال، وهو ما يتطلب بالقيام بعد جهود ترتبط ب:

-تعزيز الاطار القانوني والتشريعي المرتبطة بحماية الاموال ومكافحة الجريمة الالكترونية والامن المعلوماتي لحماية حقوق جميع الاطراف المتعاملة في مجال التكنولوجيا المالية؛

-التسريع في انشاء حاضنات الاعمال الضرورية لتقديم المساعدات الفنية لأصحاب راس المال المخاطر وتشجيعهم على الاستثمار في قطاع التكنولوجيا المالية، وتقليل حجم مخاوفهم ومخاطر الاستثمار فيها؛

- تفعيل دور مختلف الوسطاء من وسائل الاعلام والجامعات والهيئات المالية في نشر الثقافة المالية المتعلقة بمختلف الخدمات المالية التي تتيحها التكنولوجيا المالية وفوائدها ومزاياها وتعريف الم ص و م بذلك؛

- ادراج تخصصات في الجامعات ومراكز التكوين تعني بتأهيل العنصر البشري وتكوينه وتزويده بالمهارات والخبرات اللازمة لإنشاء شركات التكنولوجيا المالية.

## 6. الإحالات والمراجع:

- <sup>1</sup> Financial Stability Board, ( 2017), Financial Stability Implications From Fintech, p.7
- <sup>2</sup> Iwashita, N, (No.15 ,2015). Fintech: A Revolution In The World Of Finance, Expert Opinions . JAPAN : Center For Advanced Financial Technology,Bank Of Japan, p.11
- <sup>3</sup> CB.INSIGHTS , (Q2 2019). GLOBAL FINTECH REPORT, p.6
- <sup>4</sup> التقرير الاقتصادي العربي الموحد، (2019)، الشمول المالي في الدول العربية، ابو ظبي : صندوق النقد العربي، ص. 5
- <sup>5</sup> Global Fintech Adoption Index, (2019), س p.9
- <sup>6</sup> تقرير ومضة ييفورت حول التكنولوجيا المالية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، (2016)، ص. 1
- <sup>7</sup> سعيدة حرفوش، (2019)، التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي، مجلة افاق علمية، المجلد 11 (3)، الصفحات 724-744، ص.726
- <sup>8</sup> اتحاد المصارف العربية،(سبتمبر 2018)، التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي في القطاع المالي والمصرفي، مجلة اتحاد المصارف العربية .
- <sup>9</sup> عبد الكريم قندوز، (2019)، التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الاسلامية، ابو ظبي : صندوق النقد العربي، ص.26
- <sup>10</sup> اتحاد المصارف العربية، (اكتوبر 2019)، التكنولوجيا المالية: التطور الرقمي من أهم ركائز مستقبل القطاع المالي والمصرفي. مجلة اتحاد المصارف العربية، ص.22
- <sup>11</sup> محمد الامين بودخيل، و نعيمة زيرمي (8 و 9 نوفمبر 2019)، تطور الاسواق المالية وثورة fintech الرقمية في خدمة القطاع المالي، اعتماد التكنولوجيا المالية لخدمة الاسواق المالية لتطوير الاسواق المالية العالمية والعربية، اجاث المؤتمر الدولي الثاني للاكاديمية الاوروبية للتمويل والاقتصاد الاسلامي . اسطنبول، تركيا، ص.42
- <sup>12</sup> اتحاد المصارف العربية، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 459، 2019، ص 29
- <sup>13</sup> صندوق النقد الدولي. ( اكتوبر 2017، الفصل الخامس). تقرير افاق الاقتصاد الاقليمي. واشنطن، ص. 2.
- <sup>14</sup> Global Fintech Adoption Index ,( 2019), p.

- 15 عبد الكريم قندوز (2019)، التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية ، ابو ظبي : صندوق النقد العربي، ص.26
- 15 اتحاد المصارف العربية، (أكتوبر ، 2019)، التكنولوجيا المالية: التطور الرقمي من أهم ركائز مستقبل القطاع المالي والمصرفي. مجلة اتحاد المصارف العربية، ص.39
- 16 محمد الامين بودخيل، و نعيمة زيرمي، (8 و 9 نوفمبر 2019 )، تطور الاسواق المالية وثورة fintech الرقمية في خدمة القطاع المالي، اعتماد التكنولوجيا المالية لخدمة الاسواق المالية لتطوير الاسواق المالية العالمية والعربية. اجنات المؤتمر الدولي الثاني للاكاديمية الاوروبية للتمويل والاقتصاد الاسلامي . اسطنبول، تركيا، ص.44
- 17 اتحاد المصارف العربية ، العدد 459 ، 2019، ص 29
- 18 محمد الامين بودخيل، و نعيمة زيرمي، مرجع سابق، ص. 41
- 19 حيزية بنية، و ابتسام عليوش قريوع، (العدد 33، 2018)، تكنولوجيا ثورة المعلومات : ثورة اقتصادية جديدة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، ص.51
- 20 تقرير التكنولوجيا المالية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، (2019)، ص 10
- 21 صندوق النقد العربي، (2019)، الثورة الرقمية وتدايها على النظام المصرفي والاستقرار المالي: مخاطر الابتكارات المالية. ابو ظبي، ص.8
- 22 MUELLER, J., & MICHAEL S., P. (2019). The Rise of FinTech in the Middle East, An Analysis of the Emergence of Bahrain and the United Arab Emirates. MILKEN INSTITUTE p. 6)
- 23 مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد 467 ، 2019، ص 23
- 24 MENA FinTech venture report , (2019), p. 26
- 25 صندوق النقد العربي ، (أكتوبر 2019) ، تقرير الاستقرار المالي العربي. ابو ظبي ، ص. 167
- 26 مجلة اتحاد المصارف العربية ، (العدد 467، 2019)، ص. 23
- 27 MENA FinTech venture report ,( 2019), p. 27
- 28 MUELLER & MICHAEL S., (2019), op.cit, p. 7
- 29 صندوق النقد العربي ، (أكتوبر 2019)، تقرير الاستقرار المالي العربي، ابو ظبي، ص. 166
- 30 بلانشيه نيكولا، (2019)، الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الاوسط واسيا الوسطى، واشنطن، صندوق النقد الدولي . ص. 29 ،
- 31 (MUELLER & MICHAEL S., 2019, p. 7)
- 32 تقرير التكنولوجيا المالية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، (2019)، ص. 10
- 33 MENA FinTech venture report ,( 2019), p. 13
- 34 MENA FinTech venture report , (2019), p. 7
- 35 صندوق النقد العربي، (2015 )، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، ابو ظبي، امانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، الامارات العربية المتحدة .ص.1
- 36 حسنين نيفين، (2018)، دراسة الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية، وزارة الاقتصاد الإمارات العربية المتحدة، ص. 3
- 37 عبد المنعم هبة، طلحة الوليد، و اسماعيل طارق، (2019). النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، ابو ظبي، صندوق النقد العربي، ص. 11
- 38 عبد المنعم هبة، طلحة الوليد، و اسماعيل طارق. (2019). مرجع سابق، ص. 12
- 39 بلانشيه نيكولا. ( 2019). الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الاوسط واسيا الوسطى، مرجع سابق، ص.10
- 40 بلانشيه نيكولا. ( 2019). الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الاوسط واسيا الوسطى، مرجع سابق، ص.10 ص.3
- 41 صندوق النقد العربي، ( أكتوبر 2017)، بيئة اعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: الوضع الراهن والتحديات، ابو ظبي، ص.20
- 42 مجلة اتحاد المصارف العربية ، (العدد 458 ، 2019) ، اتحاد المصارف العربية، ص. 16

- 43 صندوق النقد العربي، (2019)، الشمول المالي في الدول العربية: الجهود والسياسات والتجارب، ص. 16
- 44 بلانشيه نيكولا. (2019). الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الاوسط واسيا الوسطى، مرجع سابق، ص.26
- 45 مجلة اتحاد المصارف العربية ، (2019) ، اتحاد المصارف العربية، ص. 21
- 46 عبد المنعم هبة، طلحة الوليد، و اسماعيل طارق، (2019)، مرجع سابق، ص.20
- 47 عبد المنعم هبة، طلحة الوليد، و اسماعيل طارق (2019). مرجع سابق ، ص.34
- 48 بلانشيه نيكولا ( 2019). مرجع سابق، ص.29
- 49 صندوق النقد العربي، (أكتوبر 2019)، تقرير الاستقرار المالي العربي. ابو ظبي ، ص. 171
- 50 مجلة اتحاد المصارف العربية، (2018)، اتحاد المصارف العربية، ص. 40
- 51 صندوق النقد العربي (2019)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ص 204